الأمم المتحدة A/CONF.187/L.4

مؤتمر الأمم المتحدة العاشر
لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

فيينا، ١٠-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

Distr.: Limited
14 April 2000
ARABIC
Original: English

البند ٤ من جدول الأعمال
التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية:
التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين

تقرير اللجنة الثانية

حلقة العمل المعنية بمكافحة الفساد

١- عقدت حلقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التي نظمها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، بالتعاون مع المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني، يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في اطار أعمال اللجنة الثانية. وكان معروضا على حلقة العمل ورقة معلومات أساسية أعدها المعهد (A/CONF.187/9) ووثيقة غير رسمية بشأن وقائع المؤتمر الدولي المعني بموضوع "التصدي لتحديات الفساد"، المعقود في ميلانو، ايطاليا، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩. وفي الجلسة الافتتاحية لحلقة العمل، أدلى بكلمة الأمين العام للمؤتمر والمدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وأدلى ببيانات ممثلو ٢٤ حكومة، كما قدم ممثلو الوكالات الحكومية المتخصصة، والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ٢١ عرضا بحثيا.

٢- واعتمدت حلقة العمل نهجا متعدد التخصصات يحظى بالتأييد في البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، الذي شارك في اصداره المركز المعني بمنع الاجرام الدولي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، وتدارست حلقة العمل تعاريف وأسباب الفساد والرصد والتقييم، ورابطة الفساد بالجريمة المنظمة، وتدابير التصدي للفساد على المستويين الدولي والوطني، وأفضل الممارسات. وأصدرت حلقة العمل توصيات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بانفاذ القانون والتشريعات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك التدابير التي يتعين اتخاذها على المستوى الدولي، بما في ذلك ترويج المداولات الدائرة بشأن امكان وضع صك من صكوك الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد أوضح ممثلو المركز والمعهد الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها حاليا في اطار البرنامج العالمي لمكافحة الفساد.

٣- وكان هناك اتفاق عام بشأن أهمية الشفافية والاستقلالية والنزاهة في اجراءات التحقيق وما يتلوها من اجراءات العدالة الجنائية، وبشأن تعزيز دور المجتمع المدني (بما في ذلك وسائط

الاعلام والقطاع الخاص). وكان المشتركون في حلقة العمل يشعرون بدرجة كبيرة من التشجيع بفضل الوعي العام المتزايد بقضية الفساد، بيد أنهم لاحظوا أن هناك في كثير من البلدان، قدر كبير ما يزال يتعين القيام به ليس داخل الاطار القانوني فحسب، بل أيضا في تنفيذ السياسات وخصوصا تلك السياسات التي تهم انفاذ القانون، وعلى سبيل المثال في زيادة التوعية بخطورة الفساد وما يتكلفه مرتكبو الفساد من ثمن لهذه الجريمة. وكان هناك اتفاق على وجوب تسخير الاستراتيجيات العامة لمكافحة الفساد وفقا للحالة في بلدان معينة.

٤- وأبرزت المناقشات الحاجة الى تطبيق العدالة على أنشطة حدثت في الماضي، بما في ذلك استرداد المتحصلات المالية المتأتية من الفساد، واجراء التحقيقات الصحيحة والملاحقة القضائية وتطبيق عقوبات جنائية و/أو غير جنائية ناجعة.

٥- وفي الوقت نفسه، رئي من الضروري توفير التدابير الملائمة من أجل المستقبل، بما في ذلك تعزيز المجتمع المدني، والحد من فرص الفساد المتاحة أمام المسؤولين من ذوي المستويات العليا والدنيا، وتحسين أحوالهم، وعرض مكافآت اجتماعية لأولئك الذين ينأون عن ارتكاب الفساد في أداء واجباتهم. وأخيرا، هناك حاجة الى استحداث آلية تسمح بتوافر معلومات ارتجاعية منتظمة من التحقيقات الخاصة بمكافحة الفساد لتصب في تدابير منع الفساد، وهناك حاجة الى انتهاج أفضل الممارسات.

٦- واقترحت منهجية ممكنة من أجل كبح الفساد. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي زيادة الخطورة المحدقة والتكاليف المتكبدة وعدم الأمان ودرجة الصعوبة في ارتكاب أعمال تتسم بالفساد عن طريق جملة أمور منها، بذل جهود مستهدفة لمنع الفساد تستند الى التوعية بالمخاطر، مع وجود رقابة تنظيمية أكثر صرامة خاصة باجراءات العقود والمناقصات وفحص العروض المقدمة. وتتمثل خطوة ثانية في ضرورة زيادة التوعية لدى مرتكبي الفساد بالأخطار المحدقة، وذلك عن طريق التحقيقات الناجعة والمستقلة واجراءات العدالة الجنائية، وهو نهج يستكمل زيادة التوعية، ويستكمل آليات مبادرة ايجابية لاختبار النزاهة ومتسمة بالاستقلالية للتحقيق في الشكاوى.

٧- وينبغي الحد مما يتوقعه مرتكبو الفساد من مردود مكافأة لأفعالهم، وذلك بانفاذ سريع للقوانين ورد الأصول المادية.

٨- وأخيرا، ينبغي الحد من أي تهاون اجتماعي ازاء الفساد من خلال المشاركة الزائدة من وسائط الاعلام المستقلة والمجتمع المدني في حملات مكافحة الفساد، وذلك بمكافأة الأشخاص الذين لا يرتكبون الفساد وبوصم السلوك الفاسد بشكل منهجي منتظم.

٩- وشدد المشتركون في حلقة العمل على مدى الأهمية الكبيرة لصوغ اتفاقية دولية لمكافحة الفساد. وقيل ان وجود مثل هذا الصك سوف لا ينفذ بنجاح الا اذا كانت الحكومات مستعدة لتقديم الدعم السياسي والموارد المالية الضرورية.